

قال في جمل المرفعة بطرق استفادتها جزا من مدلولي الاصول لم يسبقني
الي احد فذكره في معرض المدح واخذه المستقبون في معرض الذم فهو كان ذلك
اي ما ذكره من ان المرجحات وصفات المجتهد طريق للدلائل الاجمالية
وجزئيات الكلية تعينه بالذات لكونه مجعها وصادق عليها فما ثبت لها
ثبت له وقد ثبت لها التوقف فثبت له قوه ولو اى ما سرى اليه مندفع
بان التوقف القصدية ما ذكره من المرجحات وصفات المجتهد لاس حيث
كونها جزئيات الاجمالية بل من حيث تفصيلها اي تعيينها وخصوص
مواضعها المفيد للاحكام لانه مناط الدلالة وهذا القدر خاص بها
لا يتعداها الى الكلي فيناط الدلالة في وجوب الصلوة مثلا انما استفيد
من خاص مادة ايقوم الصلوة لاس كون يطلق الامر للوجوب اذ العام
لا يستلزم الخاص قوله على ان توقفها الجزئية لم تنزلنا وقلنا ان توقف
التفصيلية على المرجحات وصفات المجتهد من حيث كونها جزئيات
الاجمالية ايضا على ذلك فله يصح اعتبار الامر من جميعا في سمي
الاصولى لان توقفها على صفات المجتهد نصيب حصولها للمرى لا من قوتها
والمقتضى في سمي الاصولى بمرئها الاصولها وتوضح ذلك ان المجتهد
الحوال في ذلك في هذه الفوائد حتى التي تصف بمرئها الاصولى وهي
بهذا المعنى لا يصح توقف الفقه عليها وانما يتوقف على الصفات نصيب

قيامها

قيامها بالمجتهد والصفات نصيب قيامها بالمجتهد ليست قواعدا يرفها
لاصولي فله يصح قولهم ذكر ما في تعريف الاصول ما يتوقف عليه الاصولي
فله من ذلك اي حال كون صفات المجتهد بعض ذلك اي بعض ما ذكر
من المرجحات وصفات المجتهد قوه كونها من الاصول علمه المقفود عليها
وطرق استفادة ومفيد جزئياتها فطرق الاستفادة والمفيد بجزئيات
الاجمالية لالتنفس الاجمالية كما فعل المص قوه وانما قولهم المتقدم للوجوب
عما يقال كيف تنفي الحاجة الى تعريف الاصولي مع ان المص قد سلك
في تعريف مسلك القوم في تعريف الفقيه حيث اخذ وفي تعريفه ما يتوقف
الفقيه كما تقدم وللجواب قوله لان مفهومها يختلف اذ مفهوم الفقيه العام
بالاحكام الشرعية العملية المكتسبة من ادلتها التفصيلية ومفهوم المجتهد
المستفزع وسعة في تحصيل ظن بحكم فله يصح تعريف احدهما بالآخر
لان التعريف يستلزم اتحاد المفهوم قوه اي الحرا انما قال ذلك لان المص لم
يذكر فيما نقل عنه الخارج تمام التعريف قوه لذلك اي للمعلم به من تعريف
الفقه والاجتهاد قوه على ان بعضهم الخرد لقوله ما قالوا على وجه السلب
الكلي بنصريح بعضهم به وهو ليجاب جزئى ولا يخفى ان الإيجاب الجزئى
يناقض السلب الكلي وفي قوله تصريحا بما علم التزانا جواب عما يقال
ما الفاي في نصيح بعضهم به مع العلم به من تعريف الفقه والله تعالى

المفهوم الاصولي وهو مقتضى التوقف على التسمية تلك الصفات الاصولى